فاعلية انظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي
(دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية)

يزن سعد كامل
الاستاذ المساعد فائزة ابراهيم محمود
المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية / قسم الدراسات العليا

الملخص:

يسعى البحث الى التعرف على أثر انظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي ، ولتحقيق اهداف البحث تم اختيار عينة من المصارف العراقية الخاصة والمدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، والتعرف على واقع انظمة الدفع الالكتروني، ومؤشرات قياسها الرئيسة لعينة للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وتمثلت مشكلة البحث ما مدى مساهمة انظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي، وانبثق البحث من فرضية مفادها (لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين انظمة الدفع الالكتروني وتعزيز الشمول المالي للمصارف العراقية التجارية الخاصة)، ولتحقيق اغراض البحث اعتمد الباحث على المنهج الوصفي، و الاسلوب الاحصائي الكمي لأثبات فرضية البحث، باستخدام البرنامج الاحصائي(SPSS)، لتحليل واختبار متغيرات البحث، ولقد اختتمت الدراسة بمجموعة من الاستنتاجات كان أهمها ان الشمول المالي يتحقق عن طريق سعي المصارف التجارية العراقية الخاصة على توفير الخدمات المالية المختلفة لكافة فئات المجتمع وبتكلفة منخفضة ووقت اقل.

الكلمات المفتاحية: (انظمة الدفع الالكتروني، الشمول المالي).

The effectiveness of electronic payment systems in enhancing financial inclusion

(An analytical study of a sample of Iraqi banks)

yazin saed kamil

Assistant Professor Faiza Ibrahim Mahmoud

The Higher Institute for Financial and Accounting Studies / Graduate Studies Department

Abstract:

The research seeks to identify the impact of electronic payment systems in promoting financial inclusion, and to achieve the objectives of the research, a sample of private Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange was selected, and to identify the reality of electronic payment systems, and their main measurement indicators for a sample of banks,

the research sample for the period (2017-2021).), and the research problem was the extent to which electronic payment systems contribute to enhancing financial inclusion, and the research emerged from the hypothesis that (there is no statistically significant relationship between electronic payment systems and the promotion of financial inclusion for Iraqi private commercial banks), and to achieve the purposes of the research, the researcher relied on the descriptive approach, And the quantitative statistical method to prove the research hypothesis, using the statistical program (SPSS), to analyze and test the research variables, and the study concluded with a set of conclusions, the most important of which was that financial inclusion is achieved through the endeavor of Iraqi private commercial banks to provide various financial services to all segments of society at a low cost and time less.
Keywords: (electronic payment systems, financial inclusion).

المقدمة

نتيجة للتطور الهائل في العصر الراهن ونتيجة للثورات التكنولوجية والمعلوماتية والإلكترونية، والتي أفرزت العديد من المصطلحات التي تدل على عدد من العمليات المتداولة التي لم تكن موجودة مسبقاً، حيث تعمل وفق تقنيات متطورة وتهدف إلى تقليص الوقت والجهد والسرعة في أداء المهمات، ومن تلك التقنيات الحديثة هي معاملات الدفع الإلكتروني ووسائله وأنظمته التي تعمل على تسهيل المعاملات المالية إلكترونياً دون وجود وسيط مادي للعملات في التداول.

المبحث الاول: منهجية البحث والدراسات السابقة

اولا: منهجية البحث:

١: مشكلة البحث

ويمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الاتي :

١- ما مدى مساهمة انظمة الدفع الالكتروني في تعزيز الشمول المالي.

٢- ما مدى تأثير مؤشرات انظمة الدفع الالكتروني على تطور الشمول المالي للمصارف العراقية عينة البحث.

٢: أهمية البحث

يستمد البحث اهميته من خلال تحديد تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني في الشمول المالي في المصارف التجارية العراقية الخاصة ومن خلال الاتي .

١- معرفة واقع انظمة الدفع الالكتروني للمصارف العراقية.

٢- تحديد مدى تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني في وصول واستخدام العملاء للخدمات المالية في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

٣: أهداف البحث

١- يسعى البحث الى الكشف عن قدرة انظمة الدفع الإلكتروني في تحقيق الشمول المالي في المصارف التجارية عينة البحث ، وبالتالي ضمان وصول خدمات تلك المصارف لجميع الأفراد باختلاف مستوياتهم وأماكنهم.

٢- بناء اطار مفاهيمي يتناول الدفع الالكتروني وماهي انظمته.

٣- بيان مفهوم الشمول المالي وماهي العوامل المؤثرة فيه.

٤: فرضيات البحث

الفرضية الرئيسة للبحث: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الدفع الإلكتروني(بالدينار العراقي)، والشمول المالي (الوصول، والاستخدام) في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد تحويلات نظام (RTGS) بالدينار العراقي ومؤشرات الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية العراقية الخاصة.

الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد تحويلات نظام (IRPS) بالدينار العراقي ومؤشرات الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية العراقية الخاصة.

٥: منهج البحث

سيعتمد البحث على المنهج الاستقرائي، لتوصيف متغيرات الدراسة، كما سيعتمد البحث على المنهج التحليلي باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS ٢٥.

٦: حدود البحث

٦-١: الحدود المكانية : سيقتصر تطبيق البحث في عينة بعض المصارف التجارية العراقية الخاصة، وذلك لكونها مصارف مشاركة في انظمة الدفع الالكتروني.

٦-٢: الحدود الزمانية : سيتم اعتماد البيانات المالية للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث للفترة من ٢٠١٧ – ٢٠٢١، لإمكانية الحصول على البيانات والمعلومات منها.

٧: متغيرات البحث

المتغير المستقل: انظمة الدفع الإلكتروني.

المتغير التابع: ويتمثل بالشمول المالي بأبعاده (وصول الخدمات المالية للعملاء، واستخدام العملاء للخدمات المالية).

٨: مجتمع وعينة البحث

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية،

إما عينة البحث فقد اقتصرت على (١٠) مصارف تجارية خاصة للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١) .

المبحث الثاني: التاطير النظري (انظمة الدفع الإلكتروني والشمول المالي)

اولا: انظمة الدفع الالكتروني

١- تعريف انظمة الدفع الإلكتروني:

أما تعريف نظام الدفع فهو أي ترتيب منظم لتحويل القيمة النقدية بين الأطراف(**Turner & Wunnick, 2003: 1**). وعرفت انظمة الدفع الالكتروني بانها الوسائل التي يتم بواسطتها نقل المعلومات التي تتعلق بالحسابات للأطراف المعنية بصفقات تجارية إلكترونية (**عبد الرحيم، ٢٠٠٧: ٨٥**)، وعرفها (Reserve Bank of New Zealan, 2008: 28) بانها الوسيلة التي تستعملها المؤسسات والأفراد لاستلام المدفوعات المتعلقة بالخدمات والسلع، ويمكن إجراء المدفوعات عن طريق تحويل الأموال من حساب أحد الأشخاص أو الشركات إلى حساب آخر.

٢- اهداف انظمة الدفع الإلكتروني:

تعد انظمة الدفع الالكتروني منظومة متكاملة من البرامج التي يوفرها القطاع المصرفي والمالي، بهدف تسهيل اجراء عمليات الدفع الالكتروني بمختلف وسائله ومن هذه العمليات (السداد، تقاص وتسوية الاموال ... الخ) ويمكن توضيح اهداف انظمة الدفع الالكتروني بالاتي :

٢-١- إتاحة الفرصة للمصارف بتوفير قاعدة اتصالات قوية للتحويلات المالية فيما بينها وتخفيض التكاليف وتقديم خدمات مصرفية متطورة وتنظيم المدفوعات المصرفية المالية بطريقة آلية منظمة(**ابراهيم، ٢٠١٤: ٣٦**).

٢-٢- الاستعمال الأمثل للأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي وإنشاء قاعدة بيانات موحدة ذو تقنية استراتيجية وتجنب مخاطر التداول اليدوي للنقود والأوراق المالية (**جاسم ومحمد، ٢٠٢٠: ١١٧**).

٢-٣- استقرار القدرة التنموية للاقتصاد الوطني ويمكن ان تؤدي اخفاق انظمة الدفع الالكتروني الى عدم الكفاءة في استخدام الموارد المالية (**ابراهيم، ٢٠١٤: ٣٦**).

٢-٤- تامين المبادلات بين المصارف، بمعنى وضع اطار امني تام لكل المبادلات المصرفية التي اصبحت تتم عبر شبكة اتصالات الالكترونية عكس الانظمة السابقة التي كانت تتعامل بطرق تقليدية كالطرود البريدية وهذه الطرق غير مؤمنة لهذه التبادلات (**جاسم ومحمد، ٢٠٢٠: ١١٧**).

٢-٥- تبسيط الاجراءات مع تخفيض الاخطاء والمخاطر، بمعنى الغاء الاجراءات الروتينية في تنفيذ المعاملات المصرفية لتحصيل الاموال.

٢-٦- تعد نظم الدفع الالكتروني ادوات فعالة وامنة للدفع، لاسيما انها اصبحت بديل اكثر امنا في مراقبة المبالغ ذات القيم الكبيرة، وهذا بفضل التحسينات المستمرة في هذه التقنية بفضل استعمال تقنية التشفير (**Marcel, 1996: 17**).

٣- خصائص انظمة الدفع الإلكترونية:

٣-١- تتسم بطبيعتها الدولية أي انها وسيلة مقبولة من جميع الدول، اذ يتم استخدامها لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر الفضاء الالكتروني بين المستخدمين في جميع انحاء العالم، ويتم الدفع عبر استخدام النقود الالكترونية وهي قيمة نقدية تتضمنها بطاقة (**الغزي، ٢٠١٥: ٥٠**).

٣-٢- إتمام المعاملات الإلكترونية عبر وسائل الاتصال اللاسلكية عن بعد: حيث تقوم الأطراف المتعاقدة بإبرام العقود في المكان والدفع عبر شبكة الإنترنت (**حجاب وآخرون، ٢٠٢٠: ١٣٤**).

٣-٣- تفسح المجال امام المصارف صغيرة الحجم والتي تعمل ضمن مجال ضيق لتوسيع نشاط عملها عالميا عبر دخولها الى اسواق جديدة دون الحاجة الى التفرغ لذلك (**الحداد واخرون، ٢٠١٢: ٥٥**).

٣-٤- تعد قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على شكل بيانات مشفرة يتم وضعها على بطاقات الكترونية اذ يتم اصدار وسائل الدفع الإلكترونية على شكل سلسلة من الأرقام العشوائية والتي تدعى الرقم التسلسلي للعملة يتم حفظها اما على البطاقة او على القرص الصلب لكمبيوتر العميل ولاستخدام هذه النقود يتم ارسال الرقم التسلسلي مشفرا الى من يتعامل معه اذ يقوم الأخير بالاتصال بالمصرف حتى يستصدر عملة جديدة باسمه او لتحويل العملة النقدية لحسابه ويقوم المصرف من خلال هذه الأرقام الموجودة لديه بالتحقق من كون هذه النقود صادرة من عنده (**باطلي، ٢٠١٤: ٣٥٦**).

٣-٥- تساعد على تخفيض النفقات المستهلكة أثناء عمليات الشراء والتداول التقليدية، وتوفير أجور نقل ومواصلات للوصول إلى مراكز الشراء والتسوق، مقارنة بالأجور الصغيرة جداً التي تتقاضاها وسائل الدفع الإلكترونية. كما يتم التوفير في المعاملات (**اليافعي، ٢٠٢٠: ٨٣**).

٣-٦- سهولة ضبط عمليات الإنفاق الزائدة لدى المستخدمين، بكون المستخدم سيعمد إلى التفكير باستخدام بطاقته أثناء الشراء لذلك يتم الاعتدال عن شراء بعض الأمور الصغيرة والترفيهية في كل حين من اليوم، ما يعني الحد من عملية الهدر على الأمور غير الضرورية.

(مجلة أرقام، ٢٠١٧: ٧)

ثانيا: المفاهيمي الشمول المالي

١- تعريف الشمول المالي:

إن فكرة للشمول المالي هي توفير الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة والمريحة ذات الاسعار المعقولة واستعمالها. يعد الوصول إلى الخدمات المالية واستعمالها احد المحركات الرئيسية للنمو الاقتصادي. يشمل الشمول المالي الخدمات المالية المستدامة ذات الصلة، والفعالة من حيث التكلفة وذات مغزى للسكان المحرومين مالياً، لا سيما سكان الريف، ووصف البنك الدولي (٢٠١٢) الشمول المالي بانه نطاق وجودة توافر الخدمات المالية الى المحرومين والمستبعدين مالياً.

.(Ogonna، 2014: 26)

في حين حددت مجموعة العمل في (**الامم المتحدة، ٢٠٢١: ٧**)، الشمول المالي على النحو التالي. "يتعلق الشمول المالي بإضفاء الطابع الديمقراطي على الخدمات المالية وعدم ترك أي شخص خلف الركب". مما يعني أن جميع الأفراد والمؤسسات المتناهية في الصغر والصغيرة يجب أن يكون لديهم خيار الوصول إلى المنتجات والخدمات المصرفية (الحسابات والمعاملات البنكية، والمدفوعات وحسابات التوفير، والائتمان، والخدمات الرقمية والتأمين) عبر قنوات مختلفة يسهل الوصول إليها (كأجهزة الصراف الآلي، والخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والفروع المصرفية، وأجهزة كمبيوتر سطح المكتب و الأجهزة المحمولة)، على أن تكون جميعها ذات كلفة في متناول الجميع وفعالة أي أن تصمم لجميع المستخدمين، ليتم استخدامها على نحو فعال ومستمر). هذا، وعلى المؤسسات المالية أن تصمم وتتيح منتجاتها وخدماتها المالية بطريقة مسؤولة، وبمرور الزمن، ومع ازدياد اهمية الشمول المالي، وعرفها (صندوق النقد العربي٢٠٢١) بانه الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز

وصول واستخدام كافة فئات المجتمع، وبما يشمل الفئات المهمشة والميسورة، للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

٢- خصائص الشمول المالي:

الوقت: توفير الخدمات والمنتجات في كافة الأوقات على مدار السنة. (خليل ،٢٠١٥: ٨).

السعر: تقديم الخدمات والمنتجات المالية بأقل تكلفة ممكنة. (خليل،٢٠١٩:٢١١).

العموم: أي استهداف كافة شرائح ومستويات المجتمع ومن ضمنها ذوي الدخل المحدود.

التنوع: تقديم الخدمات والمنتجات البنكية المختلفة والمتنوعة.

الجودة: تقديم الخدمات والمنتجات البنكية مع مراعاة عامل الجودة في طبيعة هذه الخدمات والمنتجات المقدمة.

التوسع: تسهيل عملية التنقل وذلك من خلال العمل على الوصول إلى مختلف مواقع الأفراد والشركات (فراح وعبد العزيز، ٢٠٢١: ٦٤٨).

وأضاف (مالوسي ومسعي، ٢٠٢١: ٧) الخصائص التالية:

وجود أنماط مختلفة للادخار والائتمان.

مواجهة المخاطر: قدرته على مواجهة المخاطر المالية المحتملة.

الاستمرارية: تزايد امتلاك الحسابات المصرفية باستمرار.

زيادة الشمول المالي من خلال التكنولوجيا الرقمية: حيث قامت قاعدة البيانات للمؤشر العالمي للشمول المالي بتقديم بيانات عن ملكية الهواتف المحمولة والاتصال بالإنترنت لأول مرة خلال إصدار عام ٢٠٠٠ مما قدم فرصة لتقليل عدد البالغين الذين لا يمتلكون أي حساب مصرفي بالإضافة إلى مساعدة مالكي الحسابات المصرفية على طرق استخدامها بالشكل الأمثل.

٣- أهداف الشمول المالي:

إن تحقيق الشمول المالي ليس هدفا في حد ذاته بل وسيلة لتحقيق غاية نظرا لدوره التنموي الهام في تطوير الإنسان، وتحسين مستوى المعيشة وتعزيز تكافؤ الفرص وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والحد من الفقر ودعم المساواة وتأمين الرفاهية، وبالتالي تحقيق نمو اقتصادي شامل ومستدام، وتكمن أهداف الشمول المالي في النقاط التالية (**ابودية، ٢٠١٦: ٢٢**):

٣-١-تطوير التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٣-٢-دعم المشاريع الريادية و الأعمال الحرة.

٣-٣-تسهيل طرق ودعم السبل لتحقيق الاستفادة من الخدمات والمنتجات المالية لكافة أفراد المجتمع بمستوياتها المختلفة(**سيف وقفيشة، ٢٠٢٠: ١٤**).

٣-٤-تقليل مستويات الفقر.

٣-٥-توضيح سبل وكيفية الحصول على الخدمات والمنتجات المالية، وشرح تكاليفها ومميزاتها وطرق التمويل وكيفية تطوير طرق الوصول للمؤسسات المالية.

٣-٦-تحسين المعرفة المالية والوعي المالي في البلد (**chakrabarty, 2019:19**)

٣-٧-دعم القطاع المصرفي من خلال تنويع الاصول المصرفية، وجذب المصارف لزبائن جدد، وتحقيق الاستقرار في الودائع والحد من مخاطر السيولة، هذا الى جانب توفير قاعده بيانات ضخمه للمصارف بشكل يفيد في التحليل فيها بشكل يؤثر في امكانيه طرح منتجات جديده تشبع احتياجات تلك الشرائح وبناء نماذج للتقييم الائتماني لتيسير الحصول على التمويل **(khallil,2011:44)**

٣-٨-بالنسبة للنساء عندما تتحكم المرآه في امورها المالية، فأنها تستثمر في الرعاية الصحية والتغذية والتعليم لأسرتها، وهي استثمارات تعمل على احداث تغييرات بين الاجيال يكون لها اثر ايجابي على المجتمع الذي تعيش فيه المرأة **(hart,2016:177)**.

٤- أهمية الشمول المالي:

تبرز أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي فمن غير المقبول وجود فئة كبيرة في المجتمع مستبعده مالياً(**Khan, 2011: 206**) ، لذلك يعمل الشمول المالي على تحسين الخدمات المالية عبر تخصيص الموارد بكفاءة عالية مما ينتج عنه تحسن في النمو الاقتصادي وزيادة فرص الحصول على التمويل للأسر من ذوي الدخل المنخفض والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فضلا عن تحسين مستويات الانتشار والحد من عدم المساوات في الدخل (**Shumba, 2016:24**)، كما تكمن اهمية الشمول المالي في دعم المشاريع الناشئة عبر تقديم الدعم لتحويلها الى مشاريع صغيرة ومتوسطة منتجة وموفرة لفرص العمل(**حسين، ٢٠١٨: ٨٤**)

فالشمول المالي هو الأداة الفعالة لمساعدة الدول المختلفة على تطوير عدد من جوانبها المختلفة ويتمثل ذلك بشرح ثلاث محاور أساسية:

٤-١- **الجانب الاقتصادي:** يوجد علاقة وطيدة بين النمو الاقتصادي والاستقرار المالي والشمول المالي، حيث لا يمكن استمرار الاستقرار المالي بوجود عدد كبير جداً من المؤسسات والشركات المستبعدة مالياً من النظام الاقتصادي(**مليكة، ٢٠١٩: ٣٦٤**)، كما أن الشمول المالي يعمل على تعزيز فرص التنافس بين المؤسسات المالية وذلك عبر العمل على التنوع في منتجاتها والاهتمام بجودتها لتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بزبائنها واستقطاب فئات جديدة من الزبائن الامر الذي يساعد في الحد من التسرب والتعامل مع القنوات غير الرسمية (**ابو مويس، ٢٠١٨: ٦**).

٤-٢- **الجانب الاجتماعي:** يعمل الشمول المالي على تعزيز العدالة الاجتماعية في المجتمع اذ اثبتت الدراسات ان هناك علاقة طردية بين الشمول المالي ومستويات العدالة الاجتماعية، فضلا عن الاثر الايجابي في سوق العمل (**حسين، ٢٠١٨: ٢**)، اذ إن دعم وتطوير الشمول المالي يعمل على تخفيض نسب الاستبعاد المالي والفقر ويعمل على رفع مستوى الوعي بين كافة الشرائح في المجتمع على كيفية الاستفادة من مدخراتهم، وتبرز أهميته في تطوير الجانب الاجتماعي من خلال الاهتمام بذوي الدخل المحدود والفقراء بالإضافة إلى تقديم الاهتمام لزيادة نسبة

الشمول المالي من النساء، ودعم أصحاب المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويساهم في رفع مستوى المعيشة لمعظم فئات المجتمع وتحقيق النمو الاقتصادي وخفض معدلات الفقر وتقليل نسب البطالة من خلال خلق فرص العمل، وتحسين توزيع الدخل (**عليوة، ٢٠١٩: ١٣**).

٤-٣- **الجانب الاستراتيجي:** قامت عدة دول بإدراج الشمول المالي كأحد أهدافها الاستراتيجية القوية المتمثلة في كيفية المواءمة بين تطبيق الشمول المالي كأحد أهدافها الاستراتيجية والمتمثلة بالاتي :

المبحث الثالث: الجانب العملي

اولا: تحليل مؤشرات انظمة الدفع الالكتروني

سيتم عرض وتحليل نتائج مؤشرات انظمة الدفع الالكتروني للمصارف العراقية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١) وتتضمن هذه المؤشرات كلا من (نظام التسوية الاجمالي RTGS، ن ، ظام الدفع بالتجزئة IRPSI من خلال البطاقات المحلية)، وسيجري عرض وتحليل هذه المؤشرات وفق الاتي:

١- نظام التسوية الاجمالي RTGS

يعد نظام التسوية الإجمالي (RTGS) آلية يتم من طريقها حصول كل من المعالجة والتسوية النهائية لأوامر الدفع عالية القيمة والمتبادلة بين المشاركين بصورة مستمرة أثناء يوم العمل ، لأغراض التسوية من طريق مشاركتهم في نظام الحفظ المركزي لإيداع السندات الحكومية.

الجدول (٢٨)

تحويلات المصارف عبر نظام التسوية الاجمالية RTGS

للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنوات	عدد التحويلات (الدينار)	قيمة التحويلات	عدد التحويلات (الدولار)	قيمة التحويلات
٢٠١٧	72036	160,588,858,061	٩٩٢٧	3,268,683,085
٢٠١٨	5642	161,812,789,182	١٧٧٧٢	4,535,950,683
٢٠١٩	56640	185,628,749,057	٢١٥٢٨	5,874,599,219
٢٠٢٠	51337	198,002,415,244	٢٢٦٣٧	4,976,468,574
٢٠٢١	٧٢٩٩٧	200,807,161,150	٢٦١١٩	5,377,739,431

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)
- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)

ومن خلال الجدول (٢٨) والشكل (٥) الذي يوضح عدد التحويلات بالدينار العراقي وبالدولار الأمريكي مع قيمة التحويلات اذ بلغت عدد التحويلات بالدينار العراقي (72,036) عام ٢٠١٧ وبقيمة بلغت (160,588,858,061) دينار عراقي وهي اعلى عدد تحويلات بالدينار العراقي خلال مدة البحث تليها اعداد تحويلا عام ٢٠٢١ والبالغة (٧٢٩٩٧) وبقيمة (200,807,161,150) دينار عراقي وهي اعلى قيمة تحويلات بالدينار العراقي خلال مدة البحث، بينما اخذت اعداد التحويلات بالدولار منحى تصاعديا خلال مدة البحث اذ بلغت ادنى قيمة لها (٩٩٢٧) عام ٢٠١٧ وبقيمة (3,268,683,085) دولار امريكي واعلى عدد تحويلات بلغت (٢٦١١٩) عام ٢٠٢١ وبقيمة (5,377,739,431) دولار امريكي.

٢-نظام الدفع بالتجزئة IRPSI من خلال البطاقات المحلية

تم العمل بنظام الدفع بالتجزئة IRPSI في عدد من المصارف العراقية فعليا عام ٢٠١٦ بعد الانتهاء من الاجراءات الادارية والتنظيمية والفنية واستكمال عمليات الربط مع المقسم الوطني (البنك المركزي العراقي، ٢٠١٦: ٦٤)، ويضح من الجدول رقم (٣٠) تفاصيل تطبيق نظام المقاصة للصكوك الالكترونية (CH) وكالاتي:-

الجدول (٣١)

نظام الدفع بالتجزئة للمصارف العراقية للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١)

السنوات	عدد التحويلات	دينار	عدد التحويلات	دولار
٢٠١٧	886٤٦4	١٢١٦٩٢٠٧٠٣١	١٤٢٩	٢٣٣٥٩١
٢٠١٨	١٠١٧٧٥	٣٤١٨٩٢٦٧٠٥٣	٣٣٢٧	٦٥٩٨٢٩
٢٠١٩	٥٥٦٠٢٩	٣٠٦٧٤٣١٥٢٨١٧	٥٠٤٦	١١٢٦١٢٦
٢٠٢٠	١٩٧٤١٨٦	١٤٤٩٢٢٦٨٧١٠٤٩	٩٩٣٦	٦١٧٠٠٨٦
٢٠٢١	٥٣٢٥٣٢٠	٣٩٠٣٠٧١٠٣٠٨٣٠	١١٧٠٩	٣٦٣٦٩٩٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى

- البنك المركزي العراقي، دائرة المدفوعات، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)
- البنك المركزي العراقي، تقرير الاستقرار المالي، للسنوات (٢٠١٧-٢٠٢١)

اذ يلاحظ من خلال الجدول (٣١) والشكل (٨) ان عدد اوامر الدفع بالدينار العراقي قد اخذت بالارتفاع خلال مدة البحث (٢٠١٧-٢٠٢١)، اذ بلغت ادنى قيمة لها (١٠١٧٧٥) دينار عام ٢٠١٨ واعلى قيمة لها (٥٣٢٥٣٢٠) دينار عام ٢٠٢١، بالمقابل اخذت مبالغ الدفع بالدينار العراقي بالارتفاع لتسجل اعلى قيمة لها عام ٢٠٢١، فيما اخذت اوامر الدفع بالدولار تسجل ارتفاعا خلال المدة المبحوثة اذ بلغت اوامر التحويلات (٣٣٢٧) عام ٢٠١٨ لترتفع وتسجل (١١٧٠٩) عام ٢٠٢١ وايضا اخذت المبالغ ارتفاعا تصاعديا لتبلغ (٣٦٣٦٩٩٦) دولار عام ٢٠٢١ فيما كانت (٦٥٩٨٢٩) دولار عام ٢٠١٨ .

ثانيا: تحليل واقع مؤشرات الشمول المالي في العراق

١- تحليل مؤشرات الوصول للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث

يعد مؤشر الوصول مؤشر مهم من مؤشرات الشمول المالي للمصارف التجارية العراقية الخاصة عينة البحث وتم حسابه من مؤشرين فرعيين وتم الحصول على المؤشر الكلي للوصول للخدمات المالية عبر طريقة الدرجة المعيارية (Standavdize) .

والجدول (٣٢) يوضح الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (الوصول)

الجدول (٣٢)

الوصول للخدمات المالية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١)

المصارف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاعلى	الادنى
الشرق الاوسط	0.72	0.50	0.98	1.15	1.57	0.540	0.410	1.57	0.50
الاتحاد	0.19	0.60	0.53	0.58	0.52	0.484	0.167	0.60	0.19
الخليج	1.06	0.53	0.57	1.43	1.43	1.004	0.441	1.43	0.53
بابل	0.33	0.27	0.22	0.16	0.11	0.218	0.087	0.33	0.11
الاهلي	0.67	0.98	0.94	1.19	1.27	1.010	0.235	1.27	0.67

اشور	0.65	0.93	0.9	0.86	0.96	0.860	0.123	0.96	0.65
سومر	0.64	0.55	0.18	0.26	0.33	0.392	0.195	0.64	0.18
بغداد	0.98	1.22	1.19	1.42	1.64	1.290	0.250	1.64	0.98
التجاري	0.18	0.26	0.33	0.41	0.58	0.352	0.153	0.58	0.18
الموصل	0.03	0.16	0.3	0.37	0.45	0.262	0.167	0.45	0.03
الوسط الحسابي	0.517	0.606	0.572	0.725	0.786	0.618			
الانحراف المعياري	0.348	0.345	0.362	0.487	0.559		0.144		
الاعلى	1.06	1.22	1.19	1.43	1.64			1.64	
الادنى	0.03	0.16	0.18	0.16	0.11				0.03

اذ يتضح ان الاتجاه العام لجميع مشاهدات العينة يشير الى متوسط نسبة الوصول للخدمات المالية بمتوسط حسابي عام بلغ (0.618) وكانت المشاهدات تتراوح مابين (1.64) كحد اعلى و (0.03) كحد ادنى والانحراف المعياري للمشاهدات بلغ (0.144)، بينما المصارف التي سجلت متوسط حسابي اكبر او يساوي من متوسط الحسابي العام هي كل من مصرف (الاهلي، الاتحاد، الموصل، اشور) بمتوسط حسابي بلغ (1.010, 1.290, 1.004, 0.860) على التوالي وبانحراف معياري بلغ (0.235, 0.250, 0.410, 0.123) على التوالي، وهذا يشير الى ان كل من مصرف () تمتلك القدرة الاكبر من المصارف الباقية عينة البحث في ايصال خدماتها المالية مما يرفع من مستوى الشمول المالي لها، بينما نلاحظ ان المصارف التي حققت متوسط حسابي اقل من المتوسط الحسابي العام هي (بابل، الخليج، سومر، الشرق الاوسط، بغداد، التجاري)اذ بلغ المتوسط الحسابي لها (0.218, 0.262, 0.392, 0.352, 0.484, 0.540) على التوالي وهذا يشير الى ان هذه المصارف تكون قابليتها اقل من المصارف الاخرى عينة البحث في ايصال خدماتها المالية ليكون مستوى الشمول المالي فيها اقل من المصارف الاخرى عينة البحث.

٢- تحليل مؤشرات الاستخدام للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث

والجدول (٣٣) يوضح الإحصاءات الوصفية للمتغير التابع (الاستخدام)

الجدول (٣٣)

استخدام الخدمات المالية للمصارف عينة البحث للمدة (٢٠١٧-٢٠٢١)

المصارف	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاعلى	الادنى
الشرق الاوسط	0.144	0.171	0.098	0.134	0.173	**0.440**	**0.030**	**0.17**	**0.10**
الاتحاد	0.068	0.051	0.105	0.158	0.109	**0.098**	**0.041**	**0.16**	**0.05**
الخليج	0.045	0.046	0.043	0.51	0.73	**0.274**	**0.324**	**0.73**	**0.04**
بابل	0.016	0.028	0.046	0.054	0.082	**0.045**	**0.025**	**0.08**	**0.02**
الاهلي	0.082	0.076	0.090	1.211	1.231	**0.538**	**0.623**	**1.23**	**0.08**
اشور	0.036	0.071	0.050	0.057	0.046	**0.052**	**0.013**	**0.07**	**0.04**
سومر	0.040	0.032	0.032	0.027	0.023	**0.030**	**0.006**	**0.04**	**0.02**
بغداد	0.312	0.34	0.288	0.539	0.539	**0.403**	**0.124**	**0.54**	**0.29**
التجاري	0.060	0.054	0.05	0.137	0.156	**0.091**	**0.050**	**0.16**	**0.05**
الموصل	0.118	0.093	0.073	0.091	0.097	**0.094**	**0.016**	**0.12**	**0.07**
الوسط الحسابي	**0.144**	**0.094**	**0.138**	**0.313**	**0.336**	0.177			
الانحراف المعياري	**0.086**	**0.094**	**0.074**	**0.371**	**0.395**		0.186		
الاعلى	**0.31**	**0.34**	**0.29**	**1.21**	**1.23**			1.23	
الادنى	**0.02**	**0.03**	**0.03**	**0.03**	**0.02**				0.02

اذ يتضح ان الاتجاه العام لجميع مشاهدات العينة يشير الى متوسط نسبة الاستخدام للخدمات المالية بمتوسط حسابي عام بلغ (0.177) وكانت المشاهدات تتراوح ما بين (1.23) كحد اعلى و (0.02) كحد ادنى والانحراف المعياري للمشاهدات بلغ (0.186)، بينما المصارف التي سجلت متوسط حسابي اكبر او يساوي من متوسط الحسابي العام هي كل من مصرف (الشرق الاوسط، الخليج، الاهلي، بغداد) بمتوسط حسابي بلغ (0.440 ,0.274 ,0.538 ,0.403) على التوالي وبانحراف معياري بلغ (0.030 ,0.324 ,0.623 ,0.124) على التوالي، وهذا يشير الى ان كل من مصرف (الشرق الاوسط، الخليج، الاهلي، بغداد) تمتلك القدرة الاكبر من المصارف الباقية عينة البحث في

ايصال خدماتها المالية مما يرفع من مستوى الشمول المالي لها، بينما نلاحظ ان المصارف التي حققت متوسط حسابي اقل من المتوسط الحسابي العام هي (الاتحاد، بابل، اشور، سومر، التجاري، الموصل) اذ بلغ المتوسط الحسابي لها (0.098, 0.045, 0.052, 0.030, 0.041, 0.094) على التوالي وهذا يشير الى ان هذه المصارف تكون قابليتها اقل من المصارف الاخرى عينة البحث في ايصال خدماتها المالية ليكون مستوى الشمول المالي فيها اقل من المصارف الاخرى عينة البحث.

ثالثا: الاختبارات الاحصائية للفرضيات

١- اختبار الفرضيات

سوف يتم استخدام الانحدار الخطي البسيط لاختبار **الفرضية الرئيسة الاولى** لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أنظمة الدفع الإلكتروني(بالدينار العراقي)، وتعزيز الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) في المصارف التجارية العراقية الخاصة.

ويتفرع عنها الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد تحويلات نظام (RTGS) بالدينار العراقي ومؤشرات الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية العراقية الخاصة.

الفرضية الفرعية الرابعة: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد تحويلات نظام (IRPS) بالدولار الامريكي ومؤشرات الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية العراقية الخاصة.

١-١-لاختبار الفرضية الفرعية الأولى المنبثقة من الفرضية الرئيسة الاولى والتي تنص بانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد تحويلات نظام (RTGS) بالدينار العراقي ومؤشرات الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية العراقية الخاصة.

١-١-١- تحليل اثر المتغير المستقل (RTGS) بالدينار العراقي على المتغير التابع (الشمول المالي).

بهدف الحصول على متطلبات تحليل اثر المتغير المستقل (RTGS) في المتغير التابع الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) فقد تم وضع الفرضية الفرعية الخاصة بهذا الافتراض والتي يجب اختبارها مقابل الفرضية البديلة

H0 : لا يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشر RTGS على الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث.

H1 : يوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشر RTGS على الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث.

الجدول (٣٧)

اثر RTGS بالدينار على مؤشرات الشمول المالي للمصارف عينة البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغيرات						
		R	R2	Sig	T	F	B	العلاقة
RTGS بالدينار	الوصول	0.60	0.70	0.038	-0.709	7.06	0.235	يوجد تأثير
	الاستخدام	0.68	0.76	0.026	-2.418	9.79	-0.709	يوجد تأثير

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات البرنامج الاحصائي SPSS

١-١-١-١- تحليل مؤشر RTGS بالدينار العراقي علة مؤشر الوصول

يتضح من نتائج الجدول (٣٧) ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.70) وهذا يفسر ان أنموذج الانحدار الخطي المستخدم يوضح ان المتغير المستقل (RTGS) بالدينار العراقي يفسر ما نسبته (٧٠%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الوصول) اما النسبة المتبقية (٣٠%) فتعود الى متغيرات خارج الانموذج لم تضمن ضمن الانموذج، وان قوة الارتباط R كانت (0.60) وهذا يعني ان الارتباط بين المتغير المستقل (RTGS) والمتغير التابع (الوصول) ارتباط قوي .

بلغت قيمة معلمة الانحدار (B) لـ (RTGS) (0.235) وقيمة T لها بلغت (0.709-) وهذا يعني ان التغير في (RTGS) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى التغير في المتغير التابع (الوصول) بمقدار (0.235) وحدة.

قيمة Sig تساوي (0.038) وهي اصغر من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعبر عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (RTGS) بالدينار العراقي والمتغير التابع (الوصول) ومنها نستنتج ان RTGS له تأثير معنوي على مؤشر الشمول المالي (الوصول) خلال مدة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٢١) وهذا يؤكد لنا قبول الفرضية البديلة H1 ترفض الفرضية الصفرية H0.

١-١-١-٢- تحليل مؤشر RTGS بالدينار العراقي على مؤشر الاستخدام

يتضح من نتائج الجدول (٣٨) ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.76) وهذا يفسر ان أنموذج الانحدار الخطي المستخدم يوضح ان المتغير المستقل (RTGS) بالدينار العراقي يفسر ما نسبته (٧٦%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الاستخدام) اما النسبة المتبقية (٢٤%) فتعود الى متغيرات خارج الانموذج لم تضمن ضمن الانموذج، وان قوة الارتباط R كانت (0.68) وهذا يعني ان الارتباط بين المتغير المستقل (RTGS) والمتغير التابع (الاستخدام) ارتباط قوي .

بلغت قيمة معلمة الانحدار (B) لـ (0.709) (RTGS) وقيمة T لها بلغت (-2.418) وهذا يعني ان التغير في (RTGS) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى التغير في المتغير التابع (الاستخدام) بمقدار (٠.٧٠٩) وحدة.

قيمة Sig تساوي (0.026) وهي اصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعبر عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (RTGS) بالدينار العراقي والمتغير التابع (الاستخدام) ومنها نستنتج ان RTGS له تأثير معنوي على مؤشر الشمول المالي (الاستخدام) خلال مدة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٢١) وهذا يؤكد لنا قبول الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية الصفرية H0.

٢- اختبار الفرضية الفرعية الرابعة المنبثقة من الفرضية الرئيسة الأولى والتي تنص بانه لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عدد تحويلات نظام **(IRPSI)** بالدينار العراقي ومؤشرات الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية العراقية الخاصة.

٢-١- تحليل اثر المتغير المستقل (IRPSI) بالدينار العراقي على المتغير التابع (الشمول المالي)

بهدف الحصول على متطلبات تحليل اثر المتغير المستقل (IRPSI) في المتغير التابع الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) فقد تم وضع الفرضية الفرعية الخاصة بهذا الافتراض والتي يجب اختبارها مقابل الفرضية البديلة .

H0 : لايوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشر (IRPSI)على الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث.

H1 : لايوجد اثر معنوي ذو دلالة احصائية لمؤشر (IRPSI) على الشمول المالي (الوصول، والاستخدام) للمصارف التجارية الخاصة عينة البحث.

الجدول (٤٣)

اثر (IRPSI) بالدينار على مؤشرات الشمول المالي للمصارف عينة البحث

المتغير المستقل	المتغير التابع	المتغيرات						
		R	R2	Sig	T	F	B	العلاقة
IRPSI بالدينار	الوصول	0.75	0.81	0.018	18.253	13.076	0.579	يوجد تأثير
	الاستخدام	0.68	0.76	0.026	3.936	9.849	0.138	يوجد تأثير

المصدر: من اعداد الباحث بالاستناد الى مخرجات البرنامج الاحصائي (SPSS).

٢-١-١- تحليل مؤشر IRPSI بالدينار العراقي على مؤشر الوصول

يتضح من نتائج الجدول (٤٣) ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.81) وهذا يفسر ان أنموذج الانحدار الخطي المستخدم يوضح ان المتغير المستقل (IRPSI) بالدينار يفسر ما نسبته (٨١%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الوصول) اما النسبة المتبقية (١٩%) فتعود الى متغيرات خارج الانموذج لم تضمن ضمن الانموذج، وان قوة الارتباط R كانت (0.75) وهذا يعني ان الارتباط بين المتغير المستقل (IRPSI) والمتغير التابع (الوصول) ارتباط قوي.

بلغت قيمة معلمة الانحدار (B) لـ (IRPSI) (0.579) وقيمة T لها بلغت (18.253) وهذا يعني ان التغير في (IRPSI) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى التغير في المتغير التابع (الوصول) بمقدار (٠.٥٧٩) وحدة.

قيمة Sig تساوي (0.018) وهي اصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعبر عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (IRPSI) بالدينار والمتغير التابع (الوصول) ومنها نستنتج ان (IRPSI) يوجد له تأثير معنوي على مؤشر الشمول المالي (الوصول) خلال مدة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٢١) وهذا يؤكد لنا قبول الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية الصفرية H0.

٢-١-٢- تحليل مؤشر IRPSI بالدينار العراقي علة مؤشر الاستخدام

يتضح من نتائج الجدول (٤٣) ان قيمة معامل التحديد R2 بلغت (0.76) وهذا يفسر ان أنموذج الانحدار الخطي المستخدم يوضح ان المتغير المستقل (**IRPSI**) بالدينار العراقي يفسر ما نسبته (76%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (الاستخدام) اما النسبة المتبقية (24%) فتعود الى متغيرات خارج الانموذج لم تضمن ضمن الانموذج، وان قوة الارتباط R كانت (0.68) وهذا يعني ان الارتباط بين المتغير المستقل (**IRPSI**) والمتغير التابع (الاستخدام) ارتباط قوي.

بلغت قيمة معلمة الانحدار (B) لـ (0.138) (CH) وقيمة T لها بلغت (3.936) وهذا يعني ان التغير في (**IRPSI**) بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى التغير في المتغير التابع (الاستخدام) بمقدار (0.138) وحدة.

قيمة Sig تساوي (٠.٠٢٦) وهي اصغر من مستوى الدلالة (٠.٠٥) وهذا يعبر عن وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المتغير المستقل (**IRPSI**) بالدينار العراقي والمتغير التابع (الاستخدام) ومنها نستنتج ان (**IRPSI**) يوجد له تأثير معنوي على مؤشر الشمول المالي (الاستخدام) خلال مدة الدراسة (٢٠١٧-٢٠٢١) وهذا يؤكد لنا قبول الفرضية البديلة H1 ورفض الفرضية الصفرية H0.

المبحث الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

اولا: الاستنتاجات :

١- هنالك تحديات تواجه نظام المدفوعات العراقي منها اجتماعية وثقافية تواجه الافراد اذ ان الاختلاف في المستويات الثقافية والاجتماعية ، فضلا عن ضعف الوعي المصرفي لدى المجتمع العراقي يجعل اغلب الزبائن يستمرون على العمليات المصرفية التقليدية.

٢- يفتقر نظام المدفوعات العراقي الى مجموعة من القواعد والقوانين والانظمة الاقليمية او الدولية او الوطنية ، وضعف الالتزام بما ورد من تعليمات تخص تطبيق هذه القواعد والقوانين، للحد من عمليات غسل الاموال، فضلا عن تجنب عمليات الغش في عمليات التحويل الالكتروني.

٣- ان مستويات الشمول لازالت دون الطموح في ظل المقارنة مع النسب العالمية لو مع دول الجوار وعدد حسابات القروض الى عدد السكان البالغين مما يشير الى لجوء افراد المجتمع الى عدم الاقتراض من المصارف بسبب ارتفاع نسب الفائدة.

٤- لايزال الشمول المالي بحاجة إلى الكثير من العمل والتخطيط لتحقيقه في البيئة المالية العراقية حيث يحتاج إلى النشاط والمعرفة والوعي في الخدمات المالية التي يجب تقديمها لجميع أفراد المجتمع.

٥- أثبتت البيانات الحقيقية وجود علاقة ارتباط، وتأثير (بين اجمالي عدد التحويلات لنظام المدفوعات العراقي) من جهة، (وبين إجمالي مؤشرات الشمول المالي) من جهة اخرى، مما يعني قبول فرضية البحث الرئيسة.

٦- لم تُظهر نتائج التحليل وجود علاقة ارتباط وتأثير بين إجمالي عدد التحويلات لنظام RTGS ومؤشرات الوصول، لكنها اشارت الى وجود علاقة تأثير بين اجمالي عدد التحويلات لنظام RTGS ومؤشرات الاستخدام.

ثانيا: التوصيات :

١- ضرورة الاهتمام بالشمول المالي لمصارف عينة الدراسة من خلال زيادة عدد القروض الذي من شانه يزيد العائد على الاستثمار عبر سعر الفائدة على القروض مما يتناسب وتوجهات المصارف في تعزيز النمو الاقتصادي.

٢- يجب تعزيز الشمول المالي في العراق عبر توفير خدمات مالية غير تقليدية والانتقال من المنتجات المالية التقليدية إلى المنتجات المالية الحديثة التي تلائم متطلبات أفراد المجتمع، فضلا عن دعم وتقديم الخدمات المالية للفئات الفقيرة او المُهمشة بشرط ان تكون هذه الخدمات مُوجهة للجانب الاستثماري لتحسين مستوى المعيشة.

٣- إنشاء مركز وطني متخصص في استراتيجية التعميم والمتابعة للشمول المالي في العراق وتوظيف الخبرات والمختصين لمزاولة الأعمال في المركز.

٤- ابتكار خدمات مالية تناسب شراح المجتمع كافة، فضلاً عن العدالة والشفافية عند تقديم هذه الخدمات دون تمييز او غلاء في اسعارها ومن ثم حماية المستهلك مالياً وتعزيز الثقة في النظام المصرفي.

٥- التوظيف الامثل لأنظمة وادوات الدفع الالكتروني من حيث الاستخدام والتطبيق مع ضرورة تذليل جميع الصعوبات التي تحول دون الانتقال إلى استعمال انظمة الدفع الالكتروني في التعاملات المصرفية، فضلا عن تعزيز استعمال الأرشفة الرقمية المصرفية مع ضرورة اعتماد شفافية الاطلاع عليها من قبل الزبون.

المصادر:

١- عبد الرحيم، محمد إبراهيم، (٢٠٠٧)، " الاقتصاد الصناعي التجارة الإلكترونية"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر.

٢- لأمم المتحدة، مبادرة التمويل لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (٢٠٢١)، الدليل التوجيهي للبنوك. الشمول المالي ووضع اهداف الصحة المالية،

٣- مالوسي، إكرام؛ مسعي، سنه. (٢٠٢١). الشمول المالي كآلية لدفع وتيرة التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر. شهادة ماجستير. المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة. الجزائر.

٤- كركار مليكة، كركار. (٢٠١٩). الشمول المالي هدف استراتيجي لتحقيق الاستقرار المالي في الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية البشرية، المجلد ١٠، العدد ٠٣، جامعة البليدة ٠٢، الجزائر.

٥- حجاب، إكرام؛ عياد، السعدي؛ طيوب، حسين. (٢٠٢٠). تحديات نظام الدفع الإلكتروني وواقع تطبيقه في البنوك الجزائرية، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة (2)3 .(JIEG).

٦- باطلي، غنية. (٢٠١٤). محاضرة حول وسائل الدفع الاكتروني السنة أولى ماستر. جامعة محمد لمين دباغين، سطيف

٧- مجلة أرقام. (٢٠١٧). إيجابيات وسلبيات طرق الدفع الإلكتروني.

٨- اليافعي، وليد. (٢٠٢٠). الدفع الإلكتروني ومزاياه وعيوبه.

9- Chakrabarty ، (2019) ، " financial inclusion and banks- issues and perspectivies " ، article، p (3).

10- Hart ،M .(2016). What is the mainstream of financial services for women and girls today ،Global Women's Banking Network ،an article available on the CGAP website ،Published: 03/2016 (www.cgap.org)

11- Khalil ،A.F. (2016) .Mechanisms of financial inclusion towards access to financial services ،Journal of the Union of Arab Banks ،No. 42 ،٢p. 44-45.

12- Turner ،Paul & Wunnicke ،Diane ،Managing the risks of payment systems ،John Wiley & Sons ،Canada ،2003.

13- Reserve Bank of New Zealand ،payment system ،Bulletin ،Vol. 71 ،No. 4 ، December 2008.

المصادر العربية مترجمة للغة الإنكليزية:

1- Abdel-Rahim, Mohamed Ibrahim, (2007), "Industrial Economy and E-Commerce", University Youth Foundation, Alexandria, Egypt.

2-United Nations, UNEP Financing Initiative (2021), Banking Guidelines. financial inclusion and setting financial health goals،

4-Malusi, Ikram; endeavor, a year. (2021). Financial inclusion as a mechanism to advance the pace of economic development, a case study in Algeria. Master degree. University Center Abdel Hafeez Bo Al Souf Mila. Algeria.

4-Karkar Malika, Karkar. (2019). Financial inclusion is a strategic goal to achieve financial stability in Algeria, Journal of Economics and Human Development, Volume10, Issue3, University of Blida2, Algeria.

5-veil, honor; Ayad, Al-Saadi; Tayyub, Hussein. (2020). Challenges of the electronic payment system and the reality of its application in Algerian banks, Journal of International Economics and Globalization (JIEG). 3(2).

6-void, rich. (2014). Lecture on electronic payment methods for the first year master. Mohamed Lamine Debaghine University, Setif

7-Arqaam Magazine. (2017). Pros and cons of electronic payment methods.

8- Al-Yafei, Walid. (2020). Electronic payment and its advantages and disadvantages.